المركز التربوي للبحوث والإنماء	**الهيئة الأكاديميّة المشتركة** **قسم الاجتماع والاقتصاد**	**المَادة: علم الاقتصاد** **شهادة الثانوية العامّة** **فرع الاجتماع والاقتصاد** **نموذج رقم 6** **المدّة: ثلاث ساعات**

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الالزاميّة: إستعمال مفاهيم وتقنيات إقتصاديّة. (8 علامات)

1- حدّد المبادئ الثلاثة المعتمدة في النظام الليبرالي الكلاسيكي والذي يؤدي كلّ منها الى تحقيق إحدى النتائج الآتية:
(0.75 علامة)
1.1- الابداع والتجديد.
2.1- تعزيز المنافسة.
3.1- تعزيز المنافسة الدولية.

2- لجأ مدير قسم المبيعات في احدى الشركات الكبرى إلى تفويض بعضًا من صلاحيّاته الى ثلاثة موظفين دون أخذ موافقة المدير العام، وذلك في إطار تنمية قدراتهم وتأهيلهم لاستلام مناصب إداريّة في فروع جديدة للشركة، وخلال قيامهم بالمهام الموكلة إليهم ارتكب احد الموظفين أخطاء حمّل على أثرها الشركة خسائر ماليّة.
نتيجةً لذلك، أصدرالمدير العام قرارًا بإقالة مدير قسم المبيعات من منصبه، وحسم راتب خمسة أيام للموظف المتسبب بالخطأ دون استشارة أحد من المديرين أو المرؤوسين.

1.2- استنتج نوع التحفيز الذي لجأ مدير قسم المبيعات الى اعتماده في البداية، مبررًا إجابتك.(0.5 علامة)
2.2- حدّد المسؤول المباشر عن الأخطاء التي ارتكبها الموظّف.(0.25 علامة)
3.2- سمّ النمط القيادي للمدير العام بالاستناد الى شبكة بلاك وموتون او الشبكة الادارية مبررًا إجابتك.(0.5 علامة)

3- تمر البلدان الليبراليّة بسلسلة من التقلّبات تشكل كل منها دورة اقتصاديّة، إنسخ الجدول التالي على ورقة الإجابة واملأ المربعات الفارغة بالإجابة المناسبة: (علامتان)

الحالة	المرحلة	السبب	النتيجة المباشرة
تراجع الطلب على القروض المعدّة للإستثمار		ارتفاع أسعار الفائدة على القروض	
المنشآت الاقتصاديّة تخفّض من إنتاجها			صرف العاملين من الخدمة أو بطالة

4- توزّعت الكلفة الحديّة لإحدى المنشآت الإقتصاديّة على الشكل التالي:

كميّة الإنتاج	ك ث		ك ح	ك ك	ك و
صفر			-		
10			50		
20			10		
30			7.5		
40			4.5		
50			3		
60			21		
70			37		

كما بلغت الكلفة الثابتة = 200 وحدة نقديّة.

1.4- أكمل الجدول أعلاه محتسبًا الكلفة الكليّة والكلفة الوسطيّة عند كل حجم إنتاج مبينًا المعادلات التي تمّ استخدامها. (1.5 علامة)

2.4- حدّد كميّة الإنتاج التي تحقّق عندها المنشأة ربحًا بحدّه الأقصى في حال بلغ سعر السوق 3 وحدات نقديّة برّر إجابتك. (0.5 علامة)

5- طرح أمام أحد المستثمرين خيارين:

الخيار الاول: إنشاء مشروع لإنتاج الأحذية تبلغ كلفة الاستثمار لهذا المشروع 000 50 و.ن. وسعر مبيع الحذاء الواحد 20 و.ن. أما التكاليف السنويّة له فتتوزّع على الشكل التالي:

- الكلفة الثابتة الإجماليّة 000 1 و.ن.
- والكفة المتغيّرة الإجماليّة تبلغ 000 7 و.ن.
- الكلفة الوسطيّة عند إنتاج الطاقة القصوى 16 و.ن.

الخيار الثاني: إيداع هذا المبلغ (000 50 و.ن.) في مصرف بفائدة بسيطة سنويّة على أن يحصل على مردود مالي قيمته 500 4 و.ن. عند الاستحقاق (بعد سنة واحدة).

1.5- أحسب الطاقة الإنتاجيّة القصوى للمشروع. (0.5 علامة)

2.5- إحتسب كمية الانتاج ونسبتها المئوية التي تحقق ربحًا معدمًا.(0.5 علامة)

3.5- أحسب معدّل مردود الاستثمار. (0.5 علامة)

4.5- احسب معدّل الفائدة وحدّد الخيار الأنسب للمستثمر مبررًا إجابتك. (0.5 علامة)

إختر واحدة من المجموعتين الآتيتين :

المجموعة الاختياريّة الأولى: تحليل مستندات إقتصاديّة. (12 علامة)

مستند رقم (1):

(...) ويلفت الحويّك إلى «أنّ الأمر الذي ساهم في ضرب المواسم هو أن التسويق الزراعي يشهد مشكلة كبيرة، فالمزارع يضع إنتاجه لدى التجار «بالأمانة» ليحصل على المردود بعد بيعه، من دون نسيان اقتطاع عمولة تاجر الجملة. كما أنّه لا توجد آليّة واضحة في عمليّة التصدير». ويضيف: «إن نسبة الصادرات انخفضت بنسبة 30% عن النسبة التي حقّقها القطاع الزراعي في العامين السابقين(...)» ويُنتج لبنان مجموعة من المنتجات المعدّة للتصدير والاستهلاك المحلي على حدّ سواء. وتتركّز الصادرات الزراعيّة اللبنانيّة في الدول العربيّة وخصوصًا منطقة الخليج (...).

(...) فالمزارعون اللبنانيّون هم الفئة الوحيدة في لبنان التي لا تؤمن لها الدولة الضمان الاجتماعي، أو حتى الاختياري، إضافةً إلى غياب دعمها بالقروض الميسّرة. تشغّل الزراعة في لبنان بين 20% و30% من إجمالي العمالة في البلد، ويقدّر حجم اللبنانيين المستفيدين من هذا القطاع بمليون و200 ألف مواطن، ما يوازي حوالى 25% من إجمالي عدد السكان، وتشكّل المساحة المزروعة نسبة 82% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

المصدر: جريدة الاخبار 8 تشرين الاول 2014.

مستند رقم (2): الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليار ليرة لبنانيّة).

السنوات	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	48117	53075	57300	58436
إجمالي الناتج الزراعي	2007	2114	2205	2360
نسبة إجمالي الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي	%4.17	%3.98	%3.85	%4.04

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي- prices-chain-linked GDP by activity at constant (بتصرف).

المستند رقم (3):

(...) إن الغنى والتنوع في النظم الزراعيّة يبدو مهددًا اليوم (...)، علاوة على ذلك، فالزراعة بحد ذاتها لها تأثير إيجابي أو سلبي كبير على المياه والتنوع البيولوجي والتلوث والمناظر الطبيعيّة وذلك من خلال المساحة التي تحتلّها والتقنيات التي تستخدمها. نظرًا لأهميّة الموضوع، أوجد لدى وزارة الزراعة قسم خاص مكرّس للحفاظ على الموارد الطبيعيّة والتنوع البيولوجي والبيئة، وتم إدماج بطريقة مستدامة إدارة واستثمار المياه وتربية الأحياء المائيّة ومصائد الأسماك والغابات والمراعي. الهدف من ذلك هو تشجيع إدارة الموارد الطبيعيّة واستثمارها المستدام وتجنّب هدرها وضمان توافرها للأجيال المقبلة، والتي من شأنها أن تكون وتستمر لتشكل الثروات الطبيعيّة في لبنان.

(...) بالإضافة الى ذلك تعتبر الزراعة إحدى مسارات العدالة الاجتماعيّة من خلال موقعها الأساسي في التنمية الريفيّة، ومن خلال إطار الخدمات العامّة التي تقدّمها ومشاركتها في مكافحة الفقر. إلى ذلك، يمثّل القطاع الزراعي في لبنان حتى الآن أهم سبل العيش والمصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفيّة. وقد أظهرت تجارب عدّة بلدان أن نمو الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة كان ذات فعاليّة مضاعفة في الحد من الفقر، وبالتالي في المساهمة في الاستقرار الإجتماعي، مقارنةً مع نمو الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الأخرى.

إن نمو الزراعة في المناطق الريفيّة سوف يزيد من الطلب على القطاعات الأخرى مثل الخدمات الريفيّة وقطاع النقل والإتصالات وغيرها. بالتالي فإن قطاع الزراعة يمثّل حافزًا لخلق فرص عمل في مجموعة من المجالات ذات الصلة. وأشارت تقارير المسح الزراعي لسنة 2010 أن عدد المزارعين بلغ حوالي 170000 مزارعًا بمتوسط عمر 52 سنة نصفهم يعتمد فقط على النشاط الزراعي وليس لهم نشاط اقتصادي إضافي (...).

المصدر: جريدة الأنباء 8 نيسان 2016 (استراتيجيّة وزارة الزراعة للاعوام 2015-2019).

بالعودة إلى المستندات أعلاه أجب على الأسئلة التالية:

.1

1.1- استخرج من المستند رقم (1) المشكلتين التي تواجه التسويق الزراعي في لبنان.(0.25 علامة)

2.1- أذكر انعكاس هاتين المشكلتين على المجتمع اللبناني، وبيّن الترابط المتسلسل بين كل من المشكلتين والنتيجة. (1.75 علامة)

2. ورد في المستند رقم (1) " فالمزارعون اللبنانيون هم الفئة الوحيدة في لبنان التي لا تؤمّن لها الدولة الضمان الإجتماعي، أو حتى الإختياري"

1.2- سمّ المؤشر الصحي الذي تشير إليه هذه الحالة. (0.25 علامة)

2.2- حدّد نتيجة اقتصاديّة مباشرة لهذه الحالة. (0.25 علامة)

3.2- أربط بشكل متسلسل بين المشكلة وانعكاسها على القطاع الزراعي.(علامة)

3. بالإستناد الى المستند رقم (2) :

1.3- قارن بين تطور إجمالي الناتج الزراعي وتطور إجمالي الناتج المحلي ما بين عامي 2008 و2011. مبررًا إجابتك. (0.5 علامة)

2.3- بالعودة الى السؤال (1.3) ونسبة (إجمالي الناتج الزراعي) من الناتج المحلي الإجمالي. بيّن مدى نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. (0.75 علامة)

4. ورد في المستند رقم (3) " وقد أظهرت تجارب عدّة بلدان أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة كان ذات فعاليّة مضاعفة للحدّ من الفقر وبالتالي في المساهمة في الاستقرار الاجتماعي ".
أربط بشكل متسلسل كيف يمكن أن يساهم إجمالي الناتج الزراعي في الحد من الفقر. (0.75 علامة)

5. سمّ السياسة التنمويّة التي تشير إليها الفقرة الأولى من المستند رقم(3)، واستخرج الأهداف المرجوة منها.(علامة)

6. ورد في المستند رقم (1) " إضافة الى غياب دعمها بالقروض الميسرة.

1.6- أذكر إجراءً ممكن أن يساهم في حلّ هذه المشكلة.(0.25 علامة)

2.6- بالعودة الى المستندين رقم (1) ورقم (3) إشرح العلاقة بين تطبيق الإجراء لحل المشكلة الواردة أعلاه والتي يشير إليها المستند رقم (1) وتحقيق الهدف التنموي الذي تشير إليه الفقرة الثانية من المستند رقم (3). (0.75 علامة)

7- تشير المستندات أعلاه إلى مشاكل اقتصاديّة وواقع ديموغرافي يعاني منه القطاع الزراعي. أكتب نصًا تقترح فيه: (4.5 علامة)

- إجراءين لمعالجة المشكلتين اللتين تواجهان تسويق الإنتاج الزراعي من المستند رقم (1).
- إجراءً لمعالجة الواقع الديموغرافي الذي يشير اليه المستند رقم (2) في الفقرة (2).
- أربط بين تطبيق كل اجراء والنتيجة المتوخاة.
- حدّد انعكاس هذه الإجراءات مجتمعة على القطاع الزراعي والمجتمع اللبناني.

المجموعة الاختياريّة الثانية : معالجة موضوع اقتصادي. (12 علامة)

المستند رقم(1):

إن إمكانيّة خصخصة قطاع الكهرباء بشكل سريع سوف تبقى محدودة نظرًا للوضع الحالي لمؤسسة كهرباء لبنان. لكن ما يجب القيام به في هذا الخصوص هو العمل الجدي والفوري لوضع حد للانعكاسات والتأثيرات الماليّة الخطيرة لمؤسسة كهرباء لبنان على الموازنة العامّة للدولة وعلى المواطنين (...)، فالخسائر الاجماليّة لمؤسسة كهرباء لبنان مرتفعة على الرغم من أن التعرفة المعتمدة لا تعتبر متدنيّة بالمقارنة بالمعايير الإقليميّة. وتضطر الحكومة من أجل ذلك الى تغطية خسائر مؤسسة كهرباء لبنان الصافية بالإضافة الى خدمة الدين العام والنفقات الرأسمالية المترتبة على هذه المؤسسة والتي ناهزت المليار دولار في العام 2006 وهو يمثل 3.5 بالمئة من الناتج الإجمالي في العام 2006. ومقابل ذلك، تقدّر متطلّبات الاستثمار في هذا القطاع للسنوات الخمس القادمة بحوالي 1.5 مليار دولار. ولذلك وفي ضوء زيادة الطلب على إستهلاك الطاقة لا بد من أن يؤمّن القطاع الخاص، وليس القطاع العام، الإستثمارات اللازمة والخدمات في المستقبل، وذلك نظراً لعبء الدين العام الكبير الذي يرزخ تحته القطاع العام.

المصدر: المؤتمر الدولي لدعم لبنان،25 كانون الثاني 2007، باريس 2.

المستند رقم (2):

(...) ومن أسباب تفاقم مشكلة التقنين في الكهرباء، الفارق الكبير بين الإنتاج والطلب، إذ وصل الطلب الى 3150 ميغاواط، في حين أن المعامل تستطيع إنتاج 1600 إلى 1700 ميغاواط في أحسن الاحوال، إضافةً الى الأعطال المستمرة في معامل الإنتاج والنقص في محطات وخطوط النقل، والتعدّيات على الشبكات وتراجع الجباية (...) ويتم إهدار ما بين 30 و40 % من الطاقة المنتجة في لبنان فيما يعود عمر 60% من محطات توليد الكهرباء الى أكثر من 20 عامًا، و10% وتجاوز عمر عدد منها نحو 40 عامًا، كما أن شبكة نقل الـ 220 كيلوفولت غير مترابطة ما يجعلها شبكة غير مستقرة وعرضة للمشكلات صيفًا وشتاءً (...).

(...) لهذه الأزمة تداعيات إقتصاديّة وإجتماعيّة كثيرة، إذ أن نحو 75% من الشركات اللبنانيّة تعتبر أن الكهرباء تشكل عائقًا رئيسًا أمام القدرة التنافسيّة. أمّا على المستوى الإجتماعي، فإن متوسط فاتورة الكهرباء للأسرة في لبنان يقدر بأكثر من 1200 دولار سنويًا تدفع أكثر من ثلثيها للمولدات الخاصّة التي تنتج بدورها ما يقارب 750 ميغاواط من الكهرباء، أي ان أكثر من 40 % من حاجات اللبنانيين للطاقة تعتمد على هذه المولدات.

إضافةً الى ذلك، يكلّف قطاع الكهرباء خزينة الدولة أكثر من 1.6 مليار دولار سنويًا أي ما يقارب 20% من إجمالي وارداتها، ويصل عجز المؤسسة المتراكم منذ العام 1992 الى 30 مليار دولار نتيجة التعرفة المدعومة بنسبة 150% المقدمة لأكثر من 1.5 مليون مشترك.

المصدر: النهار العدد 25956 -2016.

يبيّن المستندان أعلاه المشاكل التي يعاني منها قطاع الكهرباء في لبنان، فبعد أن كانت التغذية بالتيار الكهربائي قبل 1975على مدار الساعة وبلا انقطاع، وكان لبنان يوردها في حينه الى دول مجاورة، أصبح هذا القطاع في حالة عجز مالي منذ التسعينات ولغاية اليوم، هذا بالإضافة الى مشكلة التقنين التي تتفاقم بشكل مستمر.

بالاعتماد على ما ورد في المستندين أعلاه ومعلوماتك المكتسبة عالج هذا الموضوع:

- ذاكرًا اثنين من مشاكل القطاع العام في عمليّات الاستثمار بشكل عام، ومبينًا أربعة أسباب لتفاقم مشكلة التقنين محددًا الانعكاس الاقتصادي المباشر لها.

- مستخرجًا التأثيرات والتداعيات السلبيّة لمؤسسة كهرباء لبنان على مختلف الاصعدة الماليّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومظهرًا انعكاس كل منها على الوضع الاقتصادي.

- مقترحًا السياسة المناسبة لمعالجة المشكلتين الماليّة والاقتصاديّة المشار اليهما في المستندين، شارحًا إجرائين ضمنها، ومقيّمًا هذه السياسة.

المركز التربوي للبحوث والإنماء	الهيئة الأكاديميّة المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد	المَادة: علم الاقتصاد شهادة الثانوية العامّة فرع الاجتماع والاقتصاد الأستاذ: نموذج رقم 6 المدّة : ثلاث ساعات

أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الالزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات إقتصاديّة. (8 علامات)

1. 1.1- الابداع والتجديد ← المبادرة الفرديّة. (0.25 علامة)

2.1- تعزيز المنافسة ← حريّة الأسعار. (0.25 علامة)

3.1- تعزيز المنافسة الدوليّة ← حريّة التبادل مع الخارج. (0.25 علامة)

2. 1.2- نوع التحفيز: حوافز معنويّة (تفويض بعضًا من صلاحياته). (0.5 علامة)

2.2- المسؤول المباشر:هو مدير قسم المبيعات. (0.25 علامة)

3.2- النمط القيادي للمدير العام: القيادة المتشدّدة الاوتوقراطيّة (اعتماد العقاب دون استشارة احد من المرؤوسين).

(0.5 علامة)

.3

الحالة	المرحلة	السبب	النتيجة المباشرة
تراجع الطلب على القروض المعدّة للاستثمار	الإنكماش	ارتفاع أسعار الفائدة على القروض	↓ الاستثمار
المنشآت الاقتصادية تخفض من انتاجها	الكساد	ارتفاع مخزونها من السلع غير المباعة	صرف العاملين من الخدمة أو بطالة
	(علامة واحدة)	(0.5علامة)	(0.5علامة)

.4

.1.4

كمية الإنتاج	ك ث	ك ح	Δ ن	Δ ك ك	ك ك	ك و
صفر	200	-	-	-	200	-
10	200	50	10	500	700	70
20	200	10	10	100	800	40
30	200	7.5	10	75	875	29.16
40	200	4.5	10	45	920	23
50	200	3	10	30	950	19
60	200	21	10	210	1160	19.3
70	200	37	10	370	1530	29.85
			(0.25 علامة)	(0.25 علامة)	(0.25 علامة)	(0.25 علامة)

ك ح = Δ ك ك / Δ ن ← Δ ك ك = ك ح × Δ ن (0.25 علامة)
Δ ك ك = ك2 – ك1
ك و = ك ك / ن. (0.25 علامة)

2.4. كميّة الإنتاج التي تحقّق للمنشأة أقصى ربح ممكن هي 50 وحدة لأنّه عند هذه الكميّة تتساوى الكلفة الحديّة مع سعر السوق = 3 وحدات نقديّة. (0.25 علامة)

.5

1.5- إحتساب الطاقة القصوى:

-الكلفة الوسطية = الكلية الكلفة / الانتاج كمية = كلفة متغيرة اجمالية+كلفة ثابتة اجمالية / الطاقة القصوى

-الطاقة القصوى= 8000 / 16 = 500 حذاء (0.5 علامة)

2.5- إحتساب عتبة الربحيّة:

$$V = \frac{7000}{500} = 14 \text{ u.m.}$$

$$Q_{0=\frac{F}{P_m - V}} = \frac{1000}{20-14} = 166.66 \text{ حذاء}$$

$$\% \quad Q_{0=} \frac{166.66}{500} \times 100 = 33.34 \% \text{ (0.5 علامة)}$$

3.5- معدل مردود الإستثمار = $\frac{\text{الربح}}{\text{قيمةالإستثمار}} \times 100$

الربح = إيرادات – تكاليف = (سعر الوحدة × كمية الإنتاج القصوى) – (ك ث + ك م)

إيرادات = 500 × 20 = 10000 u.m.

تكاليف = 1000 + 7000 = 8000 u.m.

الربح =10000 – 8000 = 2000 u.m.

- معدل مردود الإستثمار = $\frac{2000}{50000} \times 100$ = 4% (0.5 علامة)

4.5- معدل الفائدة في الخيار الثاني : $\frac{4500}{50000}$ x 100= 9%

(0.25 علامة)

- بما أن معدل الفائدة المصرفيّة 9% > معدل الربحية (مردود الإستثمار) 4% فإن الخيار المناسب هو إيداع الأموال في المصر ف وعدم القيام بالمشروع. (0.25 علامة)

<u>المجموعة الاختياريّة الأولى:</u> تحليل مستندات اقتصاديّة. (12 علامة)

.1

1.1- فالمزارع يضع إنتاجه لدى التجار «بالأمانة» ليحصل على المردود بعد بيعه، من دون نسيان اقتطاع عمولة تاجر الجملة.

- كما انه لا توجد آليّة واضحة في عملية التصدير. (0.25 علامة)

2.1- تراجع في توفير الامن الغذائي أو تهديد الأمن الغذائي. (0.25 علامة)

- وضع الإنتاج الزراعي لدى التجار "بالأمانة" للحصول على مردود بعد البيع ← تراجع في دخل المزارع وتراجع قدرته الشرائيّة ← ترك المزارع العمل الزراعي او التوقف عن الاستثمار في القطاع الزراعي← انخفاض في الإنتاج الزراعي ← تراجع في توفير الامن الغذائي. (0.75 علامة) .

- عدم وجود آلية واضحة في عملية التصدير ← تراجع الطلب على المنتوجات الزراعية في الخارج ← انخفاض الاستثمار في القطاع الزراعي ← انخفاض في الانتاج الزراعي ← تراجع في توفير الامن الغذائي الذاتي (0.75 علامة).

2. 1.2- نسبة المضمونين صحيًا. (0.25 علامة)

2.2- نتيجة اقتصاديّة مباشرة: إنخفاض الانتاجيّة. (0.25 علامة)

3.2- عدم توفر الضمان الصحي للمزارعين← إنخفاض انتاجيّة العمل ← انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي← إنخفاض النمو في القطاع الزراعي.

أو عدم توفر الضمان الصحي للمزارعين ← إنخفاض الانتاجيّة ← إنخفاض القدرة التنافسيّة ← انخفاض الطلب الإستهلاك ← إنخفاض الإستثمار الزراعي← إنخفاض النمو في القطاع الزراعي. (علامة)

.3

1.3- ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 38.649 مليار ل.ل. الى 58.346 مليار ل.ل. وارتفع اجمالي الناتج الزراعي ايضًا من 2.007 مليار ل.ل.عام 2008 الى 2.036 مليار ل.ل. عام 2011 . (0.5 علامة)

2.3- تراجعت نسبة اجمالي الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي ما بين عامي 2008 و2010، فكانت 4.17%عام 2008 وانخفضت الى 3.85 % عام 2010 وارتفعت قليلاً الى 4,04%عام 2011.(0.5 علامة) مما يعني ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي ما زالت ضعيفة بالرغم من تطور اجمالي الناتج الزراعي بعد عام 2008. (0.25 علامة)

4. النمو في إجمالي الناتج الزراعي يعني زيادة الاستثمار في هذا القطاع ← ↑فرص العمل وانخفاض البطالة في هذا القطاع← ↑ المداخيل ← الحد من الفقر والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي. (0.75 علامة)

5. سياسة التنمية البشريّة المستدامة. (0.5 علامة)

الهدف من ذلك هو تشجيع إدارة الموارد الطبيعيّة واستثمارها المستدام وتجنّب هدرها وضمان توافرها للأجيال المقبلة. (0.5 علامة)

.6

1.6- تأمين القروض الميسّرة للقطاع الزراعي أو إنشاء مصارف متخصّصة بالإقراض الزراعي لآجال طويلة الأمد وبفوائد متدنيّة.(0.25 علامة)

2.6- تأمين القروض الميسّرة للقطاع الزراعي او إنشاء مصارف متخصصّة بالإقراض الزراعي لآجال طويلة الأمد وبفوائد متدنيّة ← (↓كلفة الإنتاج ← ↑القدرة التنافسيّة لهذا القطاع ← ↑الطلب على المنتوجات الزراعيّة ←) وأو ↑الاستثمار في القطاع الزراعي← ↑فرص العمل← ↑المداخيل ← ↑القدرة الشرائيّة للمزارعين ← ↑زيادة الطلب في القطاعات الأخرى في الريف (مثل الخدمات الريفيّة وقطاع النقل والاتصالات وغيرها) مما يساهم في التنمية الريفيّة.(0.75علامة)

.7

المشكلة	الاجراء	النتيجة
فالمزارع يضع إنتاجه لدى التجار «بالأمانة» ليحصل على المردود بعد بيعه، من دون نسيان اقتطاع عمولة تاجر الجملة	- انشاء التعاونيّات الزراعيّة المختصة بتصريف الإنتاج الزراعي	- تعيير عرض الإنتاج الزراعي في السوق بشكل لا يتجاوز حجم الطلب وعلى فترات طويلة من السنة ← توفير أسعار أفضل وملائمة للمزارعين
عدم وجود آلية واضحة في عملية التصدير	- إنشاء مركز توثيق او بنك معطيات - أو الحملات الدعائيّة في الأسواق الخارجية - أو إعطاء ضمانات للمصدر من خلال إنشاء شركة للتأمين على الصادرات تضمن للمصدر استيفاء قيمة صادراته في الوقت المحّدد مقابل بوليصة تأمين يحصل عليها من الشركة	←وضع المصدرين باستمرار على بينة من تطوّر أوضاع الأسواق التي يصدرون اليها ←تعريف التجار والمستهلكين الأجانب بالمنتوجات الزراعية المحليّة ←طمأنة المصدرين
غن عدد المزارعين بلغ حوالي 170000 بمتوسط عمر 52 سنة	تشجيع الدولة للشباب بالانخراط في العمل الزراعي من خلال منحهم قروض ميسّرة ولآجال طويلة	الشباب أكثر قابليّة على استيعاب وتطبيق التقنيات الحديثة ← زيادة الانتاجيّة والمردود الزراعي
	علامتان	علامتان

هذه الإجراءات تؤدّي الى تنمية القطاع الزراعي وبالتالي توفير الأمن الغذائي. (0.5 علامة)

المجموعة الثانية الإختياريّة : معالجة موضوع إقتصادي. (12 علامة)

المقدمـة (3 علامات : علامتان للمضمون وعلامة للمنهجية)

ينال المتعلّم علامة كاملة على المنهجيّة عند ذكره الإشكاليّة والنقاط الرئيسة في الموضوع.

مشاكل قطاع الكهرباء بإيجاز- تعريف الخصخصة والهدف منها.

الإشكاليّة (علامة): ما مدى تأثير سياسة الخصخصة على النهوض بالقطاع العام؟

في المضمون: جسم الموضوع – المنهجية (0.5 علامة)

للحصول على العلامة المخصّصة للمنهجيّة، على المتعلّم أن يعرض الفكرة الرئيسة في بداية الفقرة وإثباتها بالحجج والبراهين رابطًا بين الأفكار بشكل متسلسل ومنطقي.

جسم الموضوع – المضمون: (6.5 علامات)

في المضمون:

1- تحديد المشكلتين: (0.5 علامة)

- ضعف إنتاجيّة القطاع العام (رشوة ...).
- تدخّل السياسيين في شؤونها.
- أسباب لتفاقم مشكلة التقنين.
- الأعطال المستمرة في معامل الإنتاج.
- النقص في محطات وخطوط النقل، والتعديّات على الشبكات وتراجع الجباية.
- يتم إهدار ما بين 30 و40% من الطاقة المنتجة في لبنان.
- يعود عمر 60% من محطّات توليد الكهرباء الى أكثر من 20 عامًا و10% بلغ عمرعدد منها نحو 40 عامًا.

كل هذه الأسباب تؤدّي الى انخفاض الانتاجيّة. (0.5 علامة)

2- التأثيرات: (علامة)

- التأثيرات السلبيّة الماليّة: التأثيرات الماليّة الخطيرة لمؤسسة كهرباء لبنان على الموازنة العامّة للدولة ... وتضطر الحكومة من أجل ذلك الى تغطية خسائر مؤسسة كهرباء لبنان الصافية بالإضافة الى خدمة الدين العام والنفقات الرأسمالية المترتبة على هذه المؤسسة والتي ناهزت المليار دولار في العام 2006. او يكلّف قطاع الكهرباء خزينة الدولة أكثر من 1.6 مليار دولار سنويًا أي ما يقارب 20% من إجمالي وارداتها.
- التداعيات الاقتصاديّة: تعتبر أن الكهرباء تشكل عائقًا رئيسًا أمام النمو والقدرة التنافسيّة.
- التداعيات الاجتماعيّة: فإن متوسط فاتورة الكهرباء للأسرة في لبنان يقدّر بأكثر من 1200 دولار سنويًا تدفع أكثر من ثلثيها للمولّدات الخاصة.

الإنعكاسات: (1.5 علامة)

- إنعكاسات الوضع المالي: تغطية الحكومة لخسائر مؤسسة كهرباء لبنان يؤدّي الى زيادة نفقات الدولة على سد عجز المؤسسة بدلًا من استثمار المبالغ في مشاريع استثماريّة منتجة ممّا يؤدي الى إنخفاض الانتاج والنمو الاقتصادي.
- إنعكاسات التداعيات الاقتصاديّة: تراجع القدرة التنافسية (75%) من الشركات اللبنانية يؤدّي الى إنخفاض الطلب على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الاستثمار وانخفاض في النمو الاقتصادي.
- إنعكاس التداعيات الاجتماعيّة: ارتفاع فاتورة الكهرباء للأسرة يؤدّي الى انخفاض في القدرة الشرائيّة وبالتالي انخفاض الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي.

3- السياسة المناسبة لمعالجة الانعكاسين: - سياسة الخصخصة. (0.5 علامة)

- أنواعها: BOO وBOT. (0.5 علامة)

- شرح لكل نوع. (علامة)

4- تقييم السياسة:

- حسنات الخصخصة (0.25 علامة لاثنين من الحسنات) : أ - تخفيض العجز العام.

ب- تنشيط فعاليّة المنشآت العامّة.

ج- زيادة الاستثمار.

- سيئات الخصخصة (0.25 علامة لاثنين من السيئات): أ- الاحتكار في ظل غياب المنافسة.

ب- حدوث بطالة بسبب التوقّف عن العمل.

ج- رفع التعرفة بشكل عشوائي.

<u>الخاتمة</u>: (علامتان : المنهجية 0.5 علامة، والمضمون 1.5 علامة)

المنهجيّة: تلخيص الأفكار الرئيسة التي وردت في صلب الموضوع والمقدمة وتجيب عن الإشكاليّة.

المحتوى: الإجابة عنى الاشكاليّة – النتيجة.